

إعلان نواكشوط حول التنمية الرعوية لنعبئ جهودا طموحة لتنمية رعوية بدون حدود

29 أكتوبر 2013

نحن رؤساء دول وحكومات البلدان الست الساحلية والصحراوية (بوركينا فاسو، موريتانيا، مالي، النيجر، السنغال، تشاد)، المجتمعون في نواكشوط بناء على دعوة من حكومة جمهورية الإسلامية الموريتانية، واللجنة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف في الساحل (سلس)، والبنك الدولي، إلى جانب اللجان التابعة للاتحاد الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات الإقليمية للبحوث العلمية وهيئات المجتمع المدني ومنظمات المنتجين في القطاع الخاص والشركاء الفنيين والماليين، وذلك بهدف تعزيز بناء القدرة على التكيف في المجتمعات الرعوية بمنطقة الساحل والصحراء.

نعتبر:

- أن تطبيق تنمية زراعية مندمجة، وتثمين الموارد الطبيعية في المناطق المهمشة، وتسييرها المستديم، والحفاظ على التربة، وحماية التنوع البيولوجي والتكيف مع التغيرات المناخية.
- أن التنمية الرعوية هي محرك النمو والأمن والسلام والاستقرار وخلق فرص العمل ، وتساهم في الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر في المناطق التي تتعش ، بكل هيكلها.
- أن استفادة التجمعات الرعوية حتى الآن من السياسات التنموية الوطنية والإقليمية مازالت ضعيفة ، في حين أن احتياجاتها من البنى التحتية والخدمات الزراعية (الدعم، الإرشاد، الخدمات البيطرية، القروض، ومدخلات الثروة الحيوانية) وكذا الخدمات الأساسية (الصحة البشرية، والتعليم، والمياه الصالحة للشرب) بالإضافة إلى الأمن لا تزال بعيدة جدا عن مجالات التغطية.

- أن السياسات العمومية بما فيها اللامركزية نادرا ما تؤخذ بعين الاعتبار خصوصية هؤلاء المواطنين، إلى حد أن دمجهم في هذه السياسات يتعين تحقيقه بشكل كبير.
- أن الفضاء الرعوي شهد على مدى السنوات الخمسين الماضية ، وضعيات غير مواتية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الحد من الغطاء النباتي وتعرية التربة، والتوسع المطرد للمساحات الزراعية على حساب المراعي الطبيعية.

التذكير بالديناميكية المؤسسية والتحالفات القائمة، والتي منها:

- البرنامج المفصل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والذي بموجبه وضعت الدول الست سياسات واستراتيجيات قطاعية، ترجمت في برامجهم الوطنية للاستثمار الزراعي، وفي البرنامج الإقليمي الاستثمار الزراعي، الذي يحدد التوجهات الإستراتيجية والأنشطة الإقليمية للتنمية الرعوية.
- الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي للتنمية الرعوية في أفريقيا (2011)، باعتبارها أول مبادرة سياسة قارية، ترمي إلى ضمان وحماية وتحسين نمط حياة وسبل عيش وحقوق المنمين في إفريقيا.
- التحالف الشامل من أجل بناء القدرة على التكيف في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، يضع التنمية الرعوية في سلم أولوياته، وكذلك الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار والتنمية على المدى الطويل في فضاء الساحل والصحراء.
- إن إعلان نجامينا الذي تم اعتماده مايو 2013، يمثل مرجعا أساسيا، حيث يلخص الأطر القائمة ويحدد المحاور الأولوية لسياسة إقليمية لدعم التنمية الرعوية، ويربط بشكل وثيق رهانات التنمية والأمن.

ونؤكد بالإجماع :

- أن الظروف مواتية للنشاط، يوجد حاليا تفاهم وطني وإقليمي ودولي واسع، حول التشخيص، وضرورة القيام بأنشطة لصالح المجتمعات الرعوية في الساحل والصحراء.
- أن الرؤى التي تعترف أن انتجاع المراعي نشاط فعال ونمط عيش يوائم الظروف في الساحل والصحراء، قد تطورت. في الواقع ، فإن استراتيجيات تدخل مختلف الفاعلين قد أعيد تحديدها منذ ثمانية عشر شهرا، لتفتح فرصا جديدة.
- أن زيادة الطلب على المنتجات الحيوانية يمثل فرصة اقتصادية كبيرة للمجتمعات الرعوية الساحلية في سياق التكامل الاقتصادي الإقليمي المتزايد.
- كيف نواجه التحديات، يجب العمل على بناء القدرة على التكيف، إن تعاقب الأزمات (المناخية، والغذائية والصحية، والسياسية والاقتصادية والأمنية ...) التي تضرب سكان الساحل والصحراء تدعونا إلى النظر إلى هذا الواقع المتكرر، باعتباره سياقاً جديداً للدفع بالنشاط.
- لقد تراكمت العديد من التجارب والمعارف الدقيقة على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة، وقدمت الحلول التي ينبغي أن تنفذ على وجه السرعة.

• ونتيجة لذلك، يجب أن توضع التنمية الرعوية في صلب أولويات الاستراتيجيات والسياسات الهادفة إلى الاستقرار والتنمية المستدامة والتنمية الزراعية على الصعيدين الوطني والإقليمي، ودمج قضايا التسيير المستدام والتوزيع العادل للموارد في السياسات الشاملة الأمن، والربط بالأسواق والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين.

• يجب العمل بشكل مختلف، وتغيير المقياس، مع الالتزام بالمعالجة الجماعية للقضايا الصعبة، وإلى إدراج النشاطات على المدى الطويل، لقلب الموازين من أجل تعزيز بناء القدرة على التكيف المستديم للمجتمعات الرعوية.

تحديد هدف: تأمين أنماط العيش ووسائل إنتاج المجتمعات الرعوية ومضاعفة الناتج الخام لأنشطة التنمية الحيوانية حتى تصل 30 في مائة على مدى السنوات الخمس المقبلة في الدول الست من أجل زيادة وبشكل معتبر مداخل المنمين في أفق 5 إلى 10 سنوات.

إطلاق دعوة من أجل التزام طموح لكل الجهات المعنية

* إلى دولنا، من أجل تطوير برامج وطنية لصالح التنمية الرعوية، تشمل إصلاحات سياسية واستثمارات إستراتيجية وإجراءات ترمي إلى تعزيز قدرات المؤسسات والجهات الفاعلة، وأيضا زيادة الحصة المخصصة لدعم الأنشطة الرعوية في الميزانية الوطنية.

* وإلى المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي والتقني (المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، اللجنة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف في الساحل)

1- تسريع وضع سياسات واليات تمكن من دفع التبادل التجاري للسلع والخدمات،
2- تسهيل تنسيق الاستراتيجيات والسياسات الوطنية.
3- مواكبة إقامة استثمارات ذات طابع إقليمي، تعود بالنفع على السلع الوطنية من أجل التنمية الرعوية، وتسهيل الانتجاع عبر الحدود (البنى التحتية، وسائل الاتصالات، والصحة الحيوانية، التجارة، والمنشآت المائية والتجهيزات.

* إلى منظمات المجتمع المدني بما فيها رابطات المنتجين الزراعيين والمنمين ومربي المواشي للتنظيم وتعزيز تمثيلها والعناية بشكل أفضل لحاجياتهم في هيئات صنع القرار.

* وإلى القطاع الخاص، للمساهمة في جهود الاستثمار، في سياق التوجه نحو الشبكات القوية من أجل الاستفادة القصوى من الفرص التجارية.

* إلى الشركاء الفنيين والماليين، للاستجابة لطلباتنا المتعلقة بتعبئة الموارد على المستوى والمدة اللازمة، من أجل التنمية الرعوية الساحلية وبشكل أعم التنمية الحيوانية في شبه المنطقة.

وأخيرا، ندعو كل الجهات المعنية لاستيعاب التحديات والفرص من أجل إعطاء دفع جديد للتنمية الرعوية في أنشطتهم، والمشاركة المسؤولة في البرامج انطلاقا من التعهدات المتخذة.

نعلن جميعا التزامنا بـ:

- التحرك نحو إطار للعمل المبرمج على المدى المتوسط، ويشمل الدعم المؤسسي الإصلاحات السياسية والاستثمارية، ترعاها اللجنة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف في الساحل، وبقيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، (إضافة إلى موريتانيا والنشاد).
- إقامة تحالف حول التنمية الرعوية، من خلال الجمع بين قدرات وموارد الكل: (الشركاء الفنيون والماليون على المستوى الثنائي والمتعددة الأطراف، الدول، القطاع الخاص، هيئات المجتمع المدني الرعوي)، وسيكون الدعم متكاملًا، ويتمشى مع أولويات الدول المحددة بشكل تشاركي وشمولي، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الإقليمي للأنشطة ذات الأولوية التي يتعين القيام بها مع احترام مبدأ التضامن.
- تثمين أطر التعاون القائمة، وإنشاء منصة لمختلف الفاعلين بغية التحرك بشكل مستديم من أجل التنمية الرعوية.
- تسريع صياغة وتمويل ووضع برامج وطنية، ومتعددة البلدان وعبر الحدود، من أجل الاستجابة بهدف التطور السريع نحو تأمين الأنشطة الرعوية، ومضاعفة الحجم الاقتصادي للتنمية الحيوانية، والزيادة المستدامة لمداخل المجموعات الرعوية، والزراعية – الرعوية في المناطق الساحلية الصحراوية.

في سياق إعلان انجamina حول التنمية الرعوية، ووفقا للبرامج الوطنية للمبادرات الزراعية، والبرامج الإقليمية للمبادرات الزراعية، وخريطة الطريق للتحرك، مكنت هذه المبادرات من إقامة محيط ملائم لتنمية مستدامة للمراعي، والاستفادة القصوى من المقدرات الاقتصادية التي يتيحها توسيع الأسواق الزراعية والغذائية في إفريقيا الغربية.

المحاور الرئيسية لخطة عمل هذا البرنامج، تكمن في:

- تعزيز خدمات الإنتاج وهي تشمل:
 - تسريع الإصلاحات نحو تحكم أفضل للخدمات الأساسية للمنتجين (تحسين تغطية التكاليف، تعزيز دور القطاع الخاص)، وسيتم دعم قدرات المنظمات المنتجة للخدمات لتلبية حاجيات المنتجين سواء من حيث الجودة أو الكمية، خاصة أن البرنامج يمكن أن يحسن:
- 1- خدمات الصحة الحيوانية؛
 - أ. تعزيز الخدمات البيطرية العمومية (تنظيم وتفعيل الخدمات عبر الحدود). وكذا الخصوصية (دعم الاستثمار، التكوين، والهيكل).
 - ب. تعزيز التعاون شبه الإقليمي في مجال الصحة الحيوانية ورعاية الثروة الحيوانية.
 - ت. جعل الخدمات البيطرية تدريجيا تراعي معايير المنظمة الدولية للصحة الحيوانية.
 - ث. دعم مأمورية ووسائل اللجان البيطرية الدائمة في دول الاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب إفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إضافة إلى موريتانيا

(والتشاد)، وستكون المنظمة الدولية للصحة الحيوانية والمركز الإقليمي للصحة الحيوانية في باماكو شريكاً في هذه الأنشطة.

2. الدعم – الاستشاري، البحث، أنشطة يجب أن تعتمد على الهياكل العمومية المتوفرة، مع الاستفادة من قدرات الهياكل الخصوصية.
 - تعميم الاستشارات يمكن من نشر الإرشادات في مجال التسيير المستديم للموارد الرعوية، وإدخال الطرق الحديثة للتربية الحيوانية (علم الوراثة، التغذية، السلوك)، تعزيز التكامل بين النظام الرعوي والنظام التكميلي، وستركز الأبحاث على وضع مسارات تقنية خاصة في مجال التسيير المبتكر للمراعي.
- 3- النفاذ إلى القروض، عبر تعزيز هياكل التعاونيات اللامركزية لا سيما (مؤسسات القروض الصغرى، والمصارف الريفية) ومساعدة الاستثمار الاقتصادي الإنتاجي المحلي (محاولة تحسين ظروف المنمين عبر الحدود ... مثلاً).
- 4- النفاذ إلى المصادر المائية، من خلال استثمارات معتبرة لصالح المنشآت المائية الرعوية انطلاقاً من مخطط يتم التفاوض عليه محلياً، مع السهر على تعزيز التسيير وتكاليف صيانة المنشآت.

2. تحسين القدرة التنافسية للمنتوج الحيواني، والنفاذ إلى الأسواق من أجل الاستفادة من الطلب المتزايد على المنتج الحيواني، سيعمل البرنامج على الرفع من الإنتاجية وتشجيع التوزيع العادل للقيمة المضافة للمنتوج الحيواني، وهذا يعني بالخصوص:
 - أ. مساعدة كل الفاعلين في الشعب (منظمات المزارعين، الرابطات التجارية، مسيري الأسواق، جمعيات الجزائريين والدباغين...) والعمل على التنسيق بين الفاعلين من أجل وضع أو دعم المنظمات المهنية، نحو هدف مشترك يتمثل في زيادة كفاءات كل الفاعلين وتحسين جودة المنتجات النهائية.
 - ب. المساعدة في تنفيذ استثمارات هيكلية (البنى التحتية) في جميع أنحاء الشعب، لا سيما ما يتعلق منها بنقل الحيوانات ومنتجاتها، وتطبيق المعايير الصحية والقيام بالعمليات التحويلية (الدبغ، التقطيع، وسائل التبريد)، التزام القطاع الخاص (التمويل المشترك، التسيير) وسيتم البحث عنه بصورة آلية في إطار الهدف المشترك لزيادة الكفاءات وتحسين نوعية المنتج.
 - ت- تطوير التعاون الإقليمي لتسهيل الحركة التجارية للثروة الحيوانية ومنتجاتها، رصد تنقلها عبر الحدود، إصدار الشهادات الصحية، إقامة نظام ضريبي إقليمي ملائم ومنسق، تسهيل المبادلات التجارية للسلع والخدمات (خدمات التنقل) واحترام التشريعات الجموعية للدول.
 - ج- دفع ديناميكية الابتكار التقني والتنظيمي من خلال جمع ومعالجة وصيانة المنتج الحيواني، وعبر دعم الاستثمار الخصوصي، لا سيما الهدف المتمثل في خلق فرص عمل في هذه الشعب.
 - ح- تسهيل النفاذ إلى أسواق جديدة مربحة، وتعزيز المعرفة بهذه الأسواق (البحوث، متابعة التدفقات، رصد ومراقبة الأسعار، النظم المعلوماتية، تحفيز مشغلي شبكات الهاتف النقال لتغطية كامل المناطق الرعوية) ودعم تكوين الفاعلين لولوج أسواق جديدة والتصدير إليها (معرفة معايير وإجراءات التبادل التجاري للمنتجات الحيوانية).

3 تعزيز أمن الممتلكات، حقوق ووسائل عيش التجمعات الرعوية، النفاذ إلى الخدمات الأساسية والاندماج السياسي.
يرتكز البرنامج على أنشطة ترمي إلى:
أ. تفعيل نظم الإنذار والتدخل السريع:

1. تطوير أنظمة المعلومات والإنذار المبكر الموجودة؛
2. وضع مؤشرات خصوصية حول التنمية الرعوية؛
3. إعداد خطط للتدخل في حالة الطوارئ (الاحتياجات النقدية والمخزون الغذائي).
4. ترقية وتنويع مصادر دخل السكان الرعويين ولا سيما من خلال وضع إجراءات خصوصية لصالح النساء والشباب: التكوين، الاستثمارات الصغيرة والنفاذ إلى القروض.
5. تعزيز التسيير (الوقاية النتائج) أزمات مرتبطة بالحصول على الموارد (المراعي، المياه، العقار) ليس فقط بالاعتراف السلطات التقليدية والمفاوضات المحلية، بل من خلال الإسراع في تطوير وتطبيق الأطر التشريعية (المدونة الرعوية، إصلاح القانون العقاري).
6. تطوير مقاربات تعتمد على الحقوق، خاصة المتعلقة بالحصول على العقار وتسيير المراعي، والتنقل الرعوي، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية لضمان التنقل الرعوي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية من أجل التنمية الرعوية.
7. تسريع الاندماج السياسي للتجمعات الرعوية من خلال:

1. الأخذ بعين الاعتبار التنمية الرعوية بشكل فعلي في السياسات والخطط والبرامج التنموية.
2. الاعتراف بشرعية المؤسسات الرعوية التقليدية
3. إشراك المنمين في مسار التشاور واتخاذ القرارات التي تنفذها التجمعات اللامركزية.
4. تعزيز ولوج السكان الرعويين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة البشرية، التهذيب، المياه الصالحة للشرب) من خلال برنامج طموح يراعي نمط حياة الترحال للتجمعات الرعوية خاصة (الخدمات المتنقلة) والأخذ بعين الاعتبار حاجيات التجمعات الرعوية، لا سيما النساء والأطفال.
5. ترقية الموروث الثقافي للمنمين.